نفائس الفصول

المناظَرةُ المشهورة بين أبي سَعيْدٍ السِّيرافيّ النَّحوي وأبي بِشْرِ متّى المنطقي

مستلّ من كتاب: الإمتاع والمؤانسة (1/107-128)

لأبي حيان التوحيدي

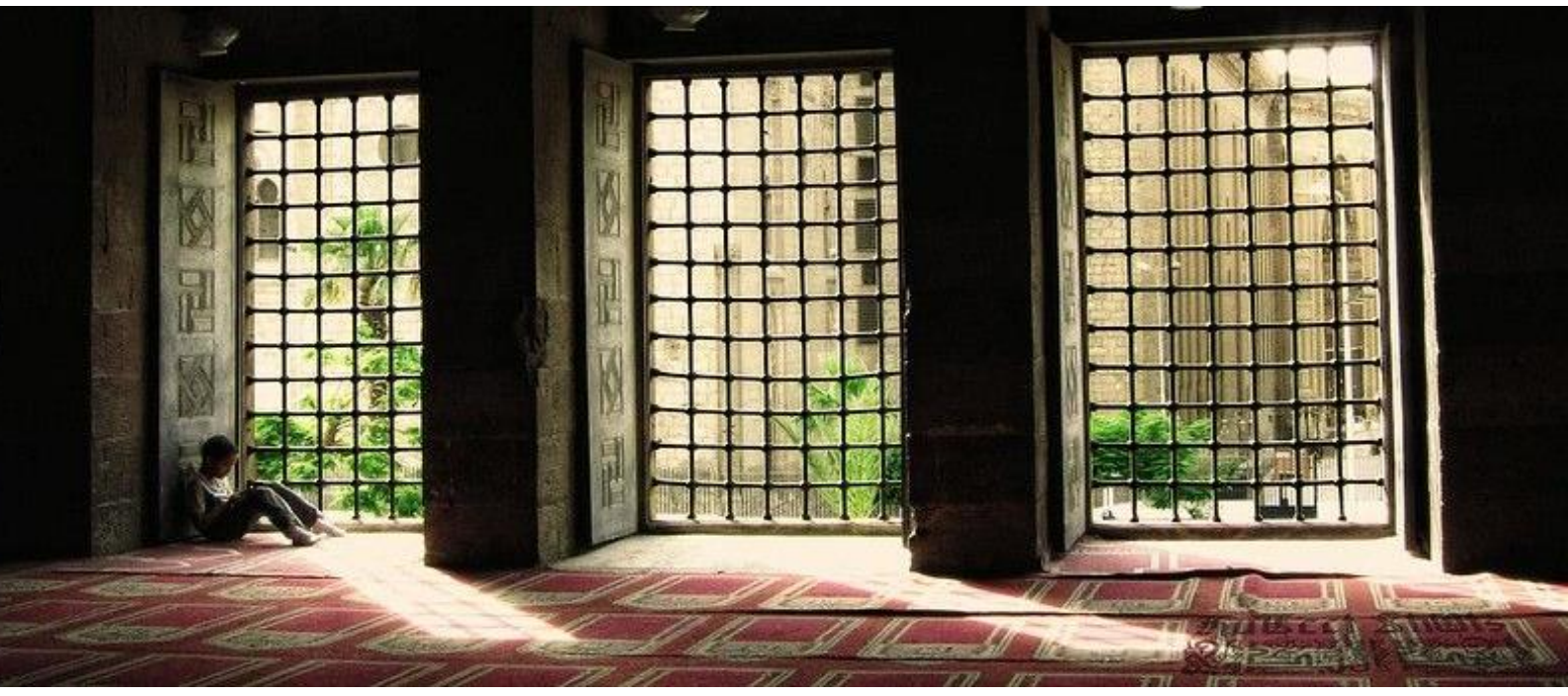

للمزيد من الفصول النفيسة:

ثم إنّى أيّها الشيخ — أحياك الله لأهل العلم وأحيَى بك طالبيه — ذكرتُ (٢)
للوزير مناظَرةً جرت فى مجلس الوزير أبى الفتح [الفضل بن(٤)] جعفر بن الفرات بين أبى سعيد السيرافىّ وأبى بِشْر(٥) متّى وأختصرتُها ؛ فقال لى : اكتب هذه

(١) المثالة : حسن الحال ؛ ومنه قولهم : كلما زدت مثالة ، زادك الله رعالة ؛ والرعالة : الحمق .
(٢) « منى » .
(٣) انظر التعريف بأبى سعيد السيرافى فى الحاشية رقم ١ من صفحة ٢٥ من هذا الجزء .
(٤) هاتان الكلمتان لم تردا بالأصل وقد أثبتناهما عن معجم ياقوت . وأبو الفتح هذا كان وزير المقتدر الخليفة العباسى سنة عشرين وثلاثمائة .
(٥) موضع هذا الاسم حروف مطموسة فى الأصل ؛ وقد أثبتناه هكذا نقلا عن المقابسات وأخذا من الكلام الآتى . وأبو بشر متّى ، هو ابن يونس القُنّائى من أهل دَيْر قُنّى . كان =

المناظرة على التمام فإنّ شيئاً يجرى فى ذلك المجلس النبيه بين هذين الشيخين بحضرة أولئك الأعلام ينبغى أن يُغتنَمَ سماعُه ، وتُوعَى فوائده ، ولا يُتهاوَنَ بشىء منه . فكتبتُ[1] : حدّثنى أبو سعيد بلُمَع من هذه القصّة . فأما على بن عيسى الشيخ الصالح فإنّه رواها مشروحة .

لما أُنعقد المجلس سنة ستّ وعشرين وثلاثمائة ، قال الوزير ابن الفرات للجماعة — وفيهم الخالدىّ وأبن الأخشاد والكتبىّ وابن أبى بشر وأبن رَباح وابن كعب وأبو عمرو قدامة بن جعفر والزهرىّ وعلى بن عيسى الجرّاح وابن فراس وابن رشيد وأبن عبد العزيز الهاشمى وابن يحيى العلوىّ ورسول ابن طغجَ من مصر والمرزبانىّ صاحب آل سامان[2] — : ألا[3] ينتدب منكم إنسان لمناظرة متّى فى حديث المنطق ، فإنه يقول : لا سبيل إلى معرفة الحقّ من الباطل والصدق من الكذب والخير من الشرّ والحجّة من الشبهة والشك من اليقين إلا بما حويناه[4] من المنطق وملكناه من القيام به ، وأستفدناه من واضعه على مراتبه وحدوده ، فاطلعنا عليه من جهة اسمه على حقائقه . فأحجم القوم وأطرقوا . قال ابن الفرات : والله إن فيكم لَمَنْ يفى بكلامه ومناظرته وكسر ما يذهب إليه وإنى لأعُدّكم فى العلم بحارا ، وللدّين وأهلِه أنصارا ، وللحق وطُلّابه منارا ؛ فما هذا التراخى والتغامُز اللّذان[5] تَجِلّون عنهما ؟ فرفع أبو سعيد السيرافىّ رأسه فقال : أعذِر أيّها الوزير ، فإن العلم المصون فى الصدر غيرُ العلم المعروض فى هذا

= نصرانيا عالما بالمنطق ، وإليه انتهت رآسة المنطقيين فى زمنه ، نزل بغداد بعد سنة عشرين وثلاثمائة ، وكانت وفاته فى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة .

(١) « وكنت » .
(٢) « ساسان » .
(٣) « أن ينتدب » .
(٤) « جربناه » .
(٥) فى الأصل : « اللذين » .

المجلس على الأسماع المُصيخة[١] والعيون المحدِقة والعقول الحادّة[٢] والألباب الناقدَة ؛ لأن هذا يستصحب الهيبة ، والهيبة مَكسَرة ، ويجتلب الحياء ، والحياء مَغلَبة ؛ وليس البِراز فى معركة خاصّة كالمِصاع[٣] فى بقعة عامّة .

فقال ابن الفرات : أنت لها يا أبا سعيد ، فاعتذارك عن غيرك يوجب عليك الانتصار لنفسك ، والانتصار فى نفسك راجع إلى الجماعة بفضلك .

فقال أبو سعيد : مخالفة الوزير فيما رسَمه هُجْنة ، والاحتجازُ عن رأيه إخلاد إلى التقصير ؛ ونعوذ بالله من زَلّة القَدَم ، وإياه نسأل حُسنَ المعونة فى الحرب والسِّلْم ؛ ثم واجه متّى [فقال[٤]] : حدِّثنى عن المنطق ما تَعنِى [به] ؟ فإنا إذا فهمنا مرادَك فيه كان كلامُنا معك فى قبول صوابه وردِّ خطئه على سَنَنٍ مَرضِيّ وطريقة معروفة .

قال متّى : أعنى به أنّه آلة من آلات الكلام يُعرَف بها صحيح الكلام من سقيمه ، وفاسدُ المعنى من صالحه ، كالميزان ، فإنّى أعرف به الرُّجْحان من النقصان ، والشائل[٥] من الجانح .

فقال أبو سعيد : أخطأتَ ، لأن صحيح الكلام من سقيمه يُعرَف بالنظم المألوف والإعراب المعروف إذا كنّا نتكلّم بالعربيّة ؛ وفاسد المعنى من صالحه يُعرَف بالعقل إذا كنّا نبحث بالعقل ؛ وهَبْكَ عرفتَ الراجح من الناقص من

---

(١) « المطنبة » .

(٢) فى الأصل : « الجامة » وهو تحريف . وفى معجم الأدباء ترجمة أبى سعيد السيرافى : الجامدة ؛ وهو تحريف أيضا لا يستقيم به المعنى ، ولعل صوابه ما أثبتنا .

(٣) المصاع : من صاع الشجاع أقرانه : إذا حمل عليهم ففرق جمعهم .

(٤) لم ترد هذه الكلمة التى بين مربعين فى الأصل .

(٥) فى الأصل : « والسائل » بالسين المهملة ؛ وهو تصحيف . والشائل : المرتفع . والجانح : المائل .

طريق الوزن ، فمن لَكَ[١] بمعرفة الموزون أيُّما[٢] هو حديد أو ذهب أو شَبَه[٣] [أو رَصاص] [٤] ؟ فأراك بعد معرفة الوزن فقيرا إلى معرفة جوهر الموزون و إلى معرفة قيمتِه وسائر صفاته التى يطول عَدُّها ؛ فعلى هـذا لم ينفعك الوزن الذى كان عليه اعتمادك ، وفى تحقيقه كان اجتهادُك ، إلاّ نفعا يسيرا من وجه واحد ، و بقيتْ عليك وجوه ، فأنت[٥] كما قال الأوّل[٦] :

* حفظتَ شيئا وغابت عنك أشياء *

و بعد ، فقد ذهب عليك شىء هاهنا ، ليس كلُّ ما فى الدنيا يوزَن ، بل فيها ما يوزن ، وفيها ما يُكال ، وفيها ما يُذْرَع ، وفيها ما يُمسَح و [فيها ما] [٧] يُحزَر وهذا و إن كان هكذا فى الأجسام المرئيّة ، فإنّه على ذلك أيضا فى المعقولات المقرّرة ؛ والإحساسات[٨] ظلال العقول تحكيها بالتقريب والتبعيد ، مع الشبه المحفوظ والمماثلة الظاهرة . ودع هذا ؛ إذا كان المنطقُ وَضَعَه[٩] رجل من يونانَ على لغة أهلها واصطلاحِهم عليها وما يتعارفونه بها من رسومها وصفاتها ، فمن أين يلزم التُّرْكَ والهندَ والفُرسَ والعرب أن ينظروا فيـه و يتخذوه قاضيا وحَكَما لهم وعليهم ، ما شهد لهم به قبلوه ، وما أنكره رفضوه ؟

---

(١) « من ذلك » .
(٢) « إنما » .
(٣) الشبه بالتحريك : النحاس الأصفر .
(٤) الكلمة التى بين مربعين عن ياقوت .
(٥) فى الأصل : « قال » ؛ وهو تحريف .
(٦) هو أبو نواس ؛ وأول البيت : فقل لمن يدّعى فى العلم فلسفة * حفظت شيئا الخ .
(٧) لم ترد هـذه الكلمة التى بين مربعين فى الأصل ؛ وقد أثبتناها عن المقابسات لأبى حيان .
(٨) « والاحتباس ظلال العقول تحكيها » .
(٩) « وصفه » .

قال متّى: إنما لزم ذلك لأن المنطق بَحْث[١] عن الأغراض المعقولة والمعانى المدرَكة، وتصفّح للخواطر السانحة والسوانح الهاجسة؛ والناس فى المعقولات سواء ألا ترى أنّ أربعةً وأربعة [ثمانية] سواء عند جميع الأمم، وكذلك ما أشبهه.

قال أبو سعيد: لو كانت المطلوبات بالعقل والمذكوراتُ باللفظ ترجع مَعَ شُعَبها المختلفة وطرائقها المتباينة إلى هذه المرتبة البيّنة فى أربعة وأربعة وأنّهما ثمانية، زال الاختلاف وحضر الاتفاق، ولكن ليس الأمر هكذا، ولقد موّهت بهذا المثال، ولكم عادة بمثل هذا التمويه؛ ولكن مع هذا أيضا إذا كانت الأغراض المعقولة والمعانى المدرَكة لا يوصل إليها إلا[٢] باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف، أفليس قد لزمت الحاجة إلى معرفة اللغة؟ قال: نعم. قال: أخطأتَ، قل فى هذا الموضع: بلى. قال: بلى، أنا أقلّدك فى مثل هذا. قال: انت إذاً لست تدعونا إلى علم المنطق، إنما تدعو إلى تعلم اللغة اليونانيّة وأنت لا تعرف لغة يونانَ، فكيف صرتَ تدعونا إلى لغة لا تفى بها؟ وقد عَفَتْ منذ زمان طويل، وباد أهلُها، وانقرض القومُ الّذين كانوا يتفاوضون بها، ويتفاهمون أغراضهم بتصاريفها؛ على أنّك تَنقُل من السريانية، فما تقول فى معان متحوّلة[٣] بالنقل من لغة يونانَ إلى لغةٍ أخرى سريانيّة، ثم مِن هذه إلى أخرى عربية؟

قال متّى: يونان وإن بادت مع لغتها، فإنّ الترجمة حَفظت الأغراض، وأدّت المعانى، وأخلصت الحقائق.

---

(١) «بحث».

(٢) ورد فى الأصل بعد قوله: «إلا» جيم وألف وذال، وهى زيادة ممن الناسخ. والصواب حذفها.

(٣) «ملوكة».

قال أبو سعيد : إذا سلّمنا لك أنّ الترجمة صدقتْ وما كذبتْ ، وقوّمتْ وما حرّفتْ ، ووَزنتْ [١] وما جزَفت ، وأنها [ما] [٢] أثلثت ولا حافَت ، ولا نقصتْ ولا زادت ، ولا قدّمتْ ولا أخّرت ، ولا أخلّت بمعنى الخاصّ والعامّ ولا [بأخصّ الخاصّ [٣] ولا] بأعمّ العامّ — وإن كان هذا لا يكون ، وليس هو في طبائع اللغات ولا في مقادير المعاني — فكأنك تقول : لا حجة إلا عقول يونان ، ولا برهان إلا ما وضعوه ، ولا حقيقة إلاّ ما أبرزوه .

قال متّى : لا ، ولكنّهم من بين الأمم أصحابُ عناية بالحكمة والبحث عن ظاهر هذا العالَم وباطنِه ، وعن كلّ ما يتّصل به وينفصل عنه ، و بفضل عنايتهم ظهر ما ظهر وانتشر ما انتشر وفشا ما فشا [ونشأ ما نشأ] من أنواع العلم وأصناف الصنائع ؛ ولم نجد هذا لغيرهم .

قال أبو سعيد : أخطأتَ وتعصّبت ومِلتَ مع الهوى ، فإنّ عِلمَ العالَم مبثوث في العالَم بين جميع من في العالَم ، ولهذا قال القائل :

العلم في العالم مبثوث ونحوَه العاقل محثوث

وكذلك الصناعات مفضوضة على جميع مَن على جَدَدِ [٤] الأرض ؛ ولهذا غَلب علمٌ في مكان دون عِلم ، وكثرتْ صناعة في بقعة دون صناعة ؛ وهذا واضح والزيادة عليه مَشغَلة ؛ ومع هذا فإنما كان يصحّ قولك وتسلم دعواك لو كانت يونانُ معروفةً من بين جميع الأمم بالعصمة الغالبة ، والفِطْنة الظّاهرة ، والبِنية

(١) في الأصل : « ووريت وما حزفت » ، وهو تصحيف في كلتا الكلمتين . يقال جزف فلان الشيء ، أي باعه أو اشتراه جزافا بلا كيل ولا وزن .

(٢) هذه الكلمة التي بين مربعين لم ترد في الأصل .

(٣) هذه العبارة التي بين مربعين لم ترد في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن المقابسات .

(٤) الجدد بالتحريك : ما استوى من الأرض . وفي الأصل « جديد » ولم نجد من معانيه ما يناسب السياق .

المخالِفة ، وأنّهم لو أرادوا أن يخطئوا لما قَدَروا ، ولو قَصَدوا أن يكذبوا ما أستطاعوا وأنّ السكينـة نزلت عليهم ، والحقّ تكفّل بهم ، والخطأ تبرّأ منهم ؛ والفضائلَ لصقت بأصولهم وفروعهم ، والرذائل بعدتْ من جواهرهم وعروقِهم ؛ وهذا جهلٌ ممّن يظنّه بهم ، وعنادٌ ممن يدّعيه لهم ؛ بل كانوا كغيرهم من الأمم يصيبون في أشياء ويخطئون في أشيـاء ، ويعلمون أشياء ويجهلون أشياء ، ويَصدُقون في أمور ويَكذِبون في أمور ، ويُحسِنون في أحوال ويسيئون في أحوال ؛ وليس واضع المنطق يونانُ بأسرها ، إنما هو رجل منهم ، وقد أخذ عمّن قبله كما أخذ عنه مَن بعده ؛ وليس هو حجّةً على هذا الخَلق الـكثير والجمّ الغفير ، وله مخالِفون منهم ومن غيرهم ؛ ومع هـذا فالأختلاف في الرأى والنظر والبحث والمسألة والجواب سِنْخٌ[1] وطبيعة ، فـكيف يجوز أن يأتيَ رجل بشيء يرفع به هذا الخلاف أو يحلحله أو يؤثّر فيه ؟ [هيهات[2]] هذا محال ، ولقـد بقيَ العالَم بعد منطقه على ما كان عليه قبل منطقه ؛ فأمسح وجهك بالسلوة عن شيء لا يستطاع لأنّه منعقد بالفِطرة والطباع ؛ وأنت لو فرّغتَ بالك وصرفتَ عنايتك إلى معرفة هذه اللّغة التى تَحاورنا بها ، وتَجارينا فيهـا ، وتدارس أصحابك بمفهومِ أهلها وتشرح كتبَ يونانَ بعادة أصحابها ، لعلمتَ أنّك غنيّ عن [معانى[3] يونان كما أنك غنيّ عن لغة] يونان .

وهاهنا مسألة ، تقول : إن الناس عقولهم مختلفة ، وأنصباؤهم منها متفاوتة . قال : نعم . قال : وهذا الأختلاف والتفاوتُ بالطبيعة أو بالأكتساب ؟ قال : بالطبيعة . قال : فـكيف يجوز أن يكون هاهنا شيء يرتفع به هذا الأختلاف

(١) السنخ : الأصل . وقد وردت هذه الـكلمة في الأصل مهملة الحروف من النقط .
(٢) الـكلمة التى بين مربعين عن معجم الأدباء .
(٣) لم ترد هذه العبارة التى بين مربعين في الأصل . وقد أثبتناها عن المقابسات ص ٣

الطبيعيّ والتفاوت الأصليّ ؟ قال متّى : هذا قد مرّ فى جملة كلامِك آنفا . قال أبو سعيد : فهل وصلتَه بجواب قاطع و بيانٍ ناصع ؟ ودَع هذا ؛ أسألك عن حرف واحد ، وهو دائر فى كلام العرب ، ومعانيه متميِّزة عند أهل العقل ؛ فاستخرج أنت معانيَه من ناحية منطق أرسطاطاليس الّذى تُدِلّ به وتُباهِى بتفخيمه ، وهو (الواو) ما أحكامه ؟ وكيف مواقعه ؟ وهل هو على وجه أو وجوه ؟ فبُهِت متّى وقال : هذا نحو ، والنحو لم أنظر فيه ، لأنه لا حاجة بالمنطقيّ إليه ، وبالنحوىّ حاجة شديدة إلى المنطق ، لأنّ المنطق يبحث عن المعنى[1] [والنحو يبحث[2] عن اللفظ] ، فإن مرّ المنطقيّ باللفظ فبالعَرَض ، و إن عَثَر النحوىُّ بالمعنى فبالعَرَض والمعنى أشرف من اللفظ ، واللفظ أوضع من المعنى .

فقال أبو سعيد : أخطأتَ ، لأن الكلام[3] والنطق واللغة واللفظ والإفصاح والإعراب والإبانة والحديث والإخبار والاستخبار[4] والعَرْض [والتمنّى[5]] والنهى والحضّ والدعاء والنداء والطلب كلُّها من واد واحد بالمشاكَلة والمماثَلة ، ألا ترى أنّ رجلا لو قال : « نطق زيد بالحقّ ولكن ما تكلّم بالحق ، وتكلّم بالفُحش ولكن ما قال الفُحش ، وأعرب عن نفسه ولكن ما أفصح ، وأبان المراد ولكن ما أوضَح ، أو فاهَ بحاجته ولكن ما لَفَظ ، أو أخبَر ولكن ما أنبأ » ، لكان فى جميع هذا محرّفا ومناقِضا وواضعا للكلام فى غير حقّه ، ومستعمِلا اللّفظ على غير

(١) فى الأصل : « اللفظ » ؛ وهو تبديل من الناسخ لا يستقيم به المعنى .
(٢) لم ترد هذه العبارة التى بين مربعين فى الأصل ، وقد أثبتناها عن المقابسات ، إذ لا يستقيم الكلام بدونها .
(٣) فى المقابسات : « لأن النحو والمنطق » .
(٤) الظاهر أن فى قوله « والاستخبار » تبديلا من الناسخ صوابه « والإنباء » بدليل قوله فى التمثيل الآتى « أو أخبر ولكن ما أنبأ »
(٥) الكلمة التى بين مربعين عن معجم الأدباء .

شهادة [من] عقلِه[1] وعقلِ غيره ؛ والنحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ، ولكنه مفهوم باللغة ، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعيّ والمعنى عقليّ ؛ ولهذا كان اللفظ بائدا على الزمان ، لأن الزمان يقفو أثر الطبيعة [بأثر آخر[2] من الطبيعة] ولهذا كان المعنى ثابتا على الزمان ، لأن مستملَى المعنى عقل ، والعقل إلهىّ ؛ ومادّة اللفظ طينيّة ، وكلّ طينيّ متهافت ؛ وقد بقيتَ أنت بلا اسم لصناعتك التى تنتحلها ، وآلتِك التى تُزهَى بها ، إلا أنْ تستعير من العربيّة لها اسما فتُعار ، ويسلَّم لك ذلك بمقدار ؛ وإذا لم يكن لك بدّ من قليل هذه اللغة من أجل الترجمة[3] فلا بدّ لك أيضا من كثيرها من أجل تحقيق الترجمة واجتلاب الثّقة والتوقّى من الخلّة اللاحقة .

فقال متّى : يكفينى من لغتكم هذه الاسم والفعل والحرف ، فإنى أتبلّغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذّبتها لى يونان .

قال [أبو سعيد] : أخطأت ، لأنك فى هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وصفها وبنائِها على الترتيب الواقع فى غرائز أهلها ؛ وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف ، فإن الخطأ والتحريف فى الحركات كالخطأ والفساد فى المتحرّكات ، وهذا باب [أنت[4] وأصحابُك ورهطُك عنه فى غفلة ؛ على أنّ هاهنا سرًّا ما عَلِق] بك ، ولا أسفر لعقلك ؛ وهو أن تعلم أن لغة من اللغات لا تُطابِق[5] لغةً أخرى من جميع جهاتها بحدود

(١) « وغفلة » .
(٢) العبارة التى بين مربعين عن المقابسات ومعجم الأدباء .
(٣) « التجربة » .
(٤) هذا الكلام الذى بين هذين المربعين لم يرد فى الأصل ؛ وقد أثبتناه عن المقابسات .
(٥) « تناطق » .

صفاتِها ، فى أسمائها وأفعالها وحروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها ، وأستعارتها وتحقيقها ، وتشديدها وتخفيفها ، وسعتها وضيقها ونظمها ونثرها وسجعها ، ووزنها وميلِها ، وغير ذلك مما يطول ذكره ؛ وما أظنّ أحدا يدفع هذا الحكم أو يشكّ فى صوابه ممن يرجع إلى مُسْكةٍ من عقل أو نصيبٍ من إنصاف ، فمن أين يجب أن تَثِق بشىء تُرجِم لك على هذا الوصف ؟ بل أنت إلى تعرُّف اللغة العربيّة أحوجُ منك إلى تعرّف المعانى اليونانيّة ؛ على أنّ المعانىَ لا تكون يونانيّة ولا هنديّة ، كما أنّ اللغات تكون فارسيّة وعربيّة وتركيّة ؛ ومع هذا فإنّك تزعم أن المعانىَ حاصلة بالعقل والفحص والفكر ، فلم يبق إلاّ أحكام اللّغة ، فلِمَ تُزرى على العربيّة وأنت تشرح كتب أرسطوطاليس بها ، مع جهلك بحقيقتها ؟

وحدِّثنى عن قائل قال لك : حالى فى معرفة الحقائق والتصفح لها [والبحثِ عنها[1]] حالُ قومٍ كانوا قبل واضع المنطق ، أنظر كما نظروا ، وأتدبّر كما تدبّروا ، لأنّ اللغة قد عرفتُها بالمنشأ والوراثة ، والمعانى نقّرتُ عنها بالنظر والرأى والأعتقاب والاجتهاد . ماتقول له ؟ أتقول : إنّه لا يصحّ له هذا الحُكم ولا يستتبّ هذا الأمر ، لأنه لا يعرف هذه الموجودات من الطريق التى عرفتَها أنت ؟ ولعلّك تفرح بتقليده لك — وإن كان على باطل — أكثرَ مما تفرح باستبداده وإن كان على حقّ ؛ وهذا هو الجهل المبين ، والحُكم المَشين[2] .

ومع هذا ، فحدِّثنى عن الواو ما حكمه ؟ فإنى أريد أن أبيِّن أنّ تفخيمك للمنطق لا يغنى عنك شيئا ، وأنت تجهل حرفا واحدا فى اللغة التى تدعو بها إلى

(١) هذه العبارة التى بين مربعين لم ترد فى الأصل ؛ وقد أثبتناها عن معجم الأدباء لياقوت والمقابسات للمؤلف .

(٢) فى رواية أخرى « غير المستبين » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا .

حكمة يونان ، ومَن جهل حرفا أمكن أن يجهل حروفا ، ومن جهل حروفا جاز أن يجهل اللغة بكالها ، فإن كان لا يجهلها كلَّها ولكن يجهل بعضها ، فلعلّه يجهل ما يَحتاج إليه ، ولا ينفعه فيه علم ما لا يَحتاج إليه . وهذه رتبة العامّة أو رتبة من هو فوق العامة بقدر يسير ؛ فلمَ يتأبّى على هذا ويتكبّر ، ويَتوهّم أنه من الخاصّة وخاصّةِ الخاصّة ، وأنه يعرف سرّ الكلام وغامض الحكمة وخفيّ القياس وصحيحَ البرهان ؟

وإنما سألتك عن معانى حرف واحد ، فكيف لو نثرتُ عليك الحروف كلَّها ، وطالبتُك بمعانيها ومواضعها التى لها بالحق ، والّتى لها بالتجوّز ؛ سمعتكم تقولون : إن « فى » لا يعرف النحويُّون مواقعها ، وإنما يقولون : هى « للوعاء » كما [يقولون] : « إن الباء للإلصاق » ؛ وإن « فى » تقال على وجوه : يقال « الشىء فى الإناء » « والإناء فى المكان » « والسائس [فى السياسة] » والسياسة فى السائس » .

أترى أن هذا التشقيق هو من عقول يونان ومن ناحية لغتِها ؟ ولا يجوز أن يُعقَل هذا بعقول الهند والترك والعرب ؟ فهذا جهلٌ من كلّ من يدّعيه ، وخطَلٌ من القول الّذى أفاض فيه ؛ النحوىُّ إذا قال « فى » للوعاء[1] فقد أفصح فى الجملة عن المعنى الصحيح ، وكُنِى مع ذلك عن الوجوه التى تظهر بالتفصيل ؛ ومثل هذا كثير ، وهو كافٍ فى موضع التَّكْنِيَة[2] .

فقال ابن الفرات : أيّها الشيخ الموفَّق ، أجبه بالبيان عن مواقع « الواو »

(١) فى الأصل : « للوما » وما أثبتناه عن المقابسات ص ٢٧ إذ به يستقيم الكلام .

(٢) فى الأصل : « التبكيت » وفى المصادر الأخرى « السكت » ؛ وفى كلا اللفظين تحريف لا يستقيم به المعنى ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا .

حتى تكون أشدَّ فى إلحامه ، وحقّق عند الجماعة ما هو عاجز عنه ، ومع هذا فهو مشنَّع[١] به .

فقال أبو سعيد : للواو وجوه ومواقع : منها معنى العطف فى قولك : « أكرمت زيدا وعَمرا » ومنها القسم فى قولك : « والله لقد كان كذا وكذا » ومنها الاستئناف فى قولك : « خرجتُ وزيد قائم » لأن الكلام بعدَه ابتداء وخبر ومنها معنى رُبَّ التى هى للتقليل نحو قولهم[٢] : * وقاتِمِ الأعماق خاوى المخترَق * ومنها أن تكون أصلية فى الاسم ، كقولك : واصِلٌ واقِدٌ وافِدٌ ، وفى الفعل كذلك ، كقولك : وَجِل يَوْجَل ؛ ومنها أن تكون مقحَمة نحو قول الله عزّ وجل . (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ) ، أى ناديناه ؛ ومِثلُه قول الشاعر[٣] :

* فلما أجزنا ساحةَ الحىّ وانتحَى * المعنى : انتحَى بنا ؛ ومنها معنى الحال فى قوله عز وجل : (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً) أى يكلّم الناس فى حال كهولته ؛ ومنها أن تكون بمعنى حرف الجرّ ، كقولك : استوى الماء والخشبةَ أى مع الخشبة .

فقال ابن الفرات : [لمتّى] : يا أبا بشر : أكان هذا فى نحوك[٤] .

ثم قال أبو سعيد : دع هذا ، هاهنا مسألة علاقتها بالمعنى العقلىّ أكثرُ من علاقتها بالشكل اللفظى ، ماتقول فى قول القائل : « زيد أفضل الإخوة » ؟

---

(١) فى الأصل والمقابسات « متشبع » . وفى معجم ياقوت « متشيع » . وفى كلا اللفظين تصحيف .

(٢) هذا الشطر من شعر رؤبة بن العجاج .

(٣) هذا الشطر صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :
بنا بطن خبت ذى حقاف عقنقل .

(٤) فى المقابسات « فى منطقك » ؛ وهى أنسب .

قال : صحيح . قال : فما [تقول[1] إن قال « زيد أفضلُ إخوته » ؟ قال : صحيح . قال : فما] الفرق بينهما [مع الصِّحّة[2]] فسَلَحَ[3] وجَنَح وغصّ بريقه .

فقال أبو سعيد : أفتيتَ على غير بصيرة ولا أستبانة ؛ المسألة الأولى جوابُك عنها صحيح و إن كنتَ غافلا عن وجه صحّتها ؛ والمسألة الثانية جوابُك عنها غيرُ صحيح و إن كنت أيضا ذاهلا عن وجه بطلانها .

قال متّى . بيّن لى ما هذا التهجين ؟

قال أبو سعيد : إذا حضرتَ الحَلْقة[4] استفدتَ ، ليس هذا مكان التدريس هو مجلس إزالة التلبيس ، مَع من عادته التمويه والتشبيه ؛ والجماعة تعلم أنّك أخطأتَ ، فلِمَ تدّعى أن النحوىّ إنما ينظر فى اللّفظ دون المعنى ، والمنطقىّ ينظر فى المعنى لا فى اللفظ ؟ هذا كان يصحّ لو أنّ المنطقىّ كان يسكت ويجيل[5] فكرَه فى المعانى ، ويرتّب ما يريد بالوهم السانح والخاطرِ العارض والحَدْس الطارئ ؛ فأمّا وهو يريغ أن يبرّر[6] ماصح له بالاعتبار والتصفّح إلى المتعلّم والمُناظِر ، فلابدّ له من اللفظ الّذى يشتمل على مراده ، ويكون طِباقا لغرضه ، وموافقا لقصده[7] .

قال ابن الفرات لأبى سعيد : تَمِّمْ لنا كلامك فى شرح المسألة حتى تكون الفائدة ظاهرةً لأهل المجلس ، والتبكيتُ عاملا فى نفس أبى بشر .

---

(١) هذه العبارة الموضوعة بين مربعين ساقطة من الأصل . وقد أثبتناها عن المقابسات وبها يستقيم المعنى .

(٢) هذه العبارة التى بين مربعين لم ترد فى الأصل . وقد أثبتناها عن المقابسات .

(٣) بلح : أعيي وعجز . وجنح ، أى مال .

(٤) « المختلفة » .

(٥) « ويجيد »

(٦) « يزن » .

(٧) « لقصده » .

فقال : ما أكرهُ من إيضاح الجواب عن هـذه المسألة إلاّ مَلَلَ الوزير ؛ فإن الكلام إذا طال مُلّ .

فقال ابن الفرات : ما رغبتُ فى سماع كلامك وبينى وبين المَلَلِ عَلاقة ؛ فأما الجماعة فحرصُها على ذلك ظاهر .

فقال أبو سعيد : إذا قلت : « زيد أفضل إخوتِه » لم يجز ، وإذا قلت : « زيد أفضل الإخوة » جاز ؛ والفصل بينهما أن إخوة زيد هم غيرُ زيد ، وزيدٌ خارج عن جملتهم . والدليل على ذلك أنه لو سأل سائل فقال : « من إخوة زيد » . لم يجز أن تقول : زيد وعمرو وبكر وخالد [وإنما[1] تقول : بكر وعمرو وخالد] ولا يدخل زيدٌ فى جملتهم ، فإذا كان زيد خارجا عن إخوته صار غيرهم ، فلم يجز أن تقول : أفضل إخوته ، كما لم يجز أن تقول : « إن حمـارك أفرهُ[2] البغال » لأن الحمير غير البغال ، كما أن زيدا غيرُ إخوته ، فإذا قلت : « زيد خير الإخوة » جاز ، لأنّه أحد الإخوة ، والأسم يقع عليه وعلى غيره ، فهو بعض الإخوة ، ألا ترى أنه لو قيل : « مَن الإخوة » ؟ عددتَه فيهم ، فقلتَ : « زيد وعمرو وبكر وخالد » فيكون بمنزلة قولك : « حمـارك أفرهُ الحمير » لأنه داخل تحت الأسم الواقع على الحمير . فلما كان على ما وصفنا جاز أن يضاف إلى واحد منكور يدل على الجنس ، فتقول : « زيد أفضل رجل » و« حمارك أفرهُ حمار » فيدلّ « رجل » على الجنس كما دلّ الرجال ؛ وكما فى « عشرين درهما ومائة درهم » .

فقال ابن الفرات : ما بعد هذا البيان مزيد ، ولقد جلّ علم النحو عندى بهذا الأعتبار وهذا الإسفار .

---

(١) هذه العبارة التى بين مربّعين لم ترد فى الأصل . وقد أثبتناها عن المقابسات إذ بها يستقيم الكلام .

(٢) فى المقابسات « أفضل » ؛ والمعنى عليها يستقيم أيضا .

فقال أبو سعيد : معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، و بين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخّى الصواب فى ذلك وتجنّب الخطأ من ذلك ، و إن زاغ شىء عن هذا النمط فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم . فأما ما يتعلّق باختلاف لغات القبائل فذلك شىء مسلّم لهم ومأخوذ عنهم ، وكلّ ذلك محصور بالتتبع والرواية والسماع والقياس المطّرد على الأصل المعروف من غير تحريف ، و إنما دخل العُجب على المنطقيّين لظنهم أن المعانىَ لا تُعرَف ولا تُستوضَح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلّفهم ، فترجموا لغةً هم فيها[1] ضعفاء ناقصون . وجعلوا تلك الترجمة صناعة ، وادّعَوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى .

ثم أقبل أبو سعيد على متّى فقال : أما تعرف[2] يا أبا بشر أن الكلام اسم واقع على أشياء قد ائتلفتْ بمراتب ، وتقول[3] بالمثل : هذا ثوب والثوب اسم يقع على أشياء بها صار ثوبا ، لأنّه نُسجَ بعد أن غزل ، فسَداتُه لا تكفى دون لُحْمتِه ولُحْمتُه لا تكفى دون سَداته ، ثم تأليفه[4] كنسجه ، و بلاغتُه كقِصارته[5] ورقّةُ سِلْكه كرِقّة لفظه ، وغِلَظُ غزله ككثافة حروفه ، ومجموع هذا كلّه ثوب ، ولكن بعد تقدمة كلّ ما يُحتاج إليه فيه .

قال ابن الفرات : سله يا أبا سعيد عن مسألة أخرى ، فإن هذا كلّما توالى

(١) عبارة الأصل : « فترجموا لغتهم فهما » ؛ وهو تحريف .
(٢) رواية المقابسات : « ألا تعلم » والمعنى عليه يستقيم أيضا .
(٣) عبارة المقابسات : « مثال ذلك أنه تقول » والمعنى يستقيم عليه أيضا .
(٤) كذا فى المقابسات . والذى فى الأصل : « بالنقل » ؛ وهو تحريف .
(٥) فى الأصل : « لنضارته » ؛ وهو تحريف .

عليه بأن أنقطاعُه ، وأنخفض أرتفاعه ، فى المنطق الّذى ينصره ، والحقّ الذى [لا[1]] يُبصره .

قال أبو سعيد : ما تقول فى رجل يقول : « لهذا علىّ درهم غير قيراط ؛ ولهذا الآخر علىّ درهم غيرُ قيراط » . قال : مالى علم بهذا النّمَط . قال : لست نازعا عنك حتى يصحّ عند الحاضرين أنّك صاحب مخرقة وزَرْق[2] ، هاهنا ما هو أخفّ من هذا ، قال رجل لصاحبه : « بكم الثوبان المصبوغان » ، وقال آخَر : « بكم ثوبان مصبوغان » وقال آخر : « بكم ثوبان مصبوغين » بيّن هذه المعانى التى تضمّنها لفظٌ لفظ .

قال متّى : لو تثرتْ أنا أيضا عليك من مسائل المنطق أشياء لكان حالك كحالى .

قال [أبو سعيد] : أخطأت ، لأنك إذا سألتنى عن شىء أنظر فيه ، فإن كان له علاقة بالمعنى وصحّ لفظُه على العادة الجارية أجبتُ ، ثمّ لا أبالى أن يكون موافقا أو مخالفا ، وإن كان غير متعلّق بالمعنى رددتُه عليك ، وإن كان متّصلا باللفظ ولكن على وَضْعٍ لكم فى الفساد على ما حشوتم به كتبَكم رددتُه أيضا لأنه لا سبيل إلى إحداث لغة فى لغة مقرّرة بين أهلها .

ما وجدنا لكم إلاّ ما أستعرتم من لغة العرب [كالسبب والآلة[3]] والسّلْب والإيجاب والموضوع والمحمول والكون والفساد والمهمَل والمحصور وأمثلة لا تنفع ولا تُجدِى ، وهى إلى العِىّ أقرَب ، وفى الفهاهة أذهَب .

(١) لم ترد هذه الكلمة التى بين مربعين فى الأصل . وقد أثبتناها عن المقابسات .

(٢) يريد بالزرق : الخداع كما يستفاد من كتب اللغة فقد ورد فى اللسان ومستدرك التاج « رجل زراق » ، أى خداع . ولم يذكر فى هذين الكتابين فعله ولا مصدره .

(٣) الزيادة التى بين مربعين عن المقابسات ومعجم الأدباء .

ثم أنتم هؤلاء فى منطقكم على نقصٍ ظاهر ، لأنكم لا تفُون[١] بالكتب ولاهى مشروحة ، فتدّعون الشِّعر ولاتعرفونه[٢] وتذكرون[٣] الخَطابة وأنتم عنها فى منقطَع التراب ؛ وقد سمعتُ قائلكم يقول : الحاجة ماسّة إلى كتاب البرهان . فإن كان كما قال فلِمَ قُطِع الزمانُ بما قبله من الكتب ، وإن كانت الحاجة قد مسّت إلى ما قبل البرهان ، فهى أيضا ماسّةٌ إلى ما بعد البرهان ، وإلاّ فلِم صُنِّف مالا يُحتاج إليه ويُستغنى عنه . هذا كلّه تخليط وزَرْق وتهويل ورعد وبرق .

وإنما بودّكم[٤] أن تَشغَلوا جاهلا ، وتستذلّوا عزيزا ؟ وغايتكم أن تهوّلوا بالجنس والنوع والخاصّة والفصل والعَرَض والشخص ، وتقولوا : الهَليّة[٥] والأَيْنيّة والماهيّة والكيفيّة والكَمّيّة والذاتيّة والعَرَضيّة والجوهريّة والهَيُوليّة والصورية والأيْسية[٦] واللّيسيّة والنفسيّة ؟ ثم تتطاولون[٧] فتقولون : « جئنا بالسِّحْر » فى قولنا : « لا » فى شىء من « ب » و « ج » فى بعض « ب » ، ف « لا » فى بعض « ج » و « لا » فى كلّ « ب » و « ج » فى كل « ب » فإذن «لا» فى كل « ج »[٨] ؛ هذا بطريق الخُلف ، وهذا بطريق الأختصاص .

---

(١) كذا فى المقابسات . والذى فى الأصل : « تقولون » ؛ وهو تحريف .

(٢) فى الأصل : « تذكرونه » ؛ وما أثبتناه عن المقابسات .

(٣) فى المقابسات « وتدعون » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا .

(٤) فى الأصل : « قولكم » ؛ وهو تحريف .

(٥) الهلية والأينية : نسبة إلى « هل » و « أين » الاستفهاميتين ؛ والنسبة فى الألفاظ التى بعدها معروفة .

(٦) الأيسية والليسية : الإثبات والنفى .

(٧) فى المقابسات : « يتمطون » أى بتشديد الطاء .

(٨) كذا فى الأصل ، ولعل صحة العبارة : لا « ا » فى شىء من « ب » و « ج » فى بعض « ب » فـ « ا » إذن لا فى « ج » و « ا » لا فى كل « ب » و « ج » فى بعض « ب » فـ « ا » إذن ليس فى « ج » كما يقتضيه علم المنطق .

وهذه كلُّها خُرافات وتُرّهات ، ومغالق وشبكات ؛ ومن جاد عقله وحَسُن تمييزه ولَطُف نظره وثقُب رأيه وأنارت نفسُه أستغنى عن هـذا كلِّه — بعون الله وفضله — وجَودةُ العقل وحُسنُ التمييز ولُطف النظر وثُقوب الرأى و إنارةُ النفس من منائح الله الهنيّة ، ومواهبه السنيّة ، يختصّ بها من يشاء من عباده وما أعرف لأستطالتكم بالمنطق وجها ، وهذا الناشئ أبو العباس قد نقَض عليكم وتتبع طريقتكم ، و بيّن خطأكم ، وأبرز ضَعفَكم ، ولم تقدروا إلى اليوم أن تردّوا عليه [كلمة واحدة[1]] مما قال ، وما زدتم[2] على قولكم : لم يعرف غرضنا ولا وقف على مرادنا ، وإنّما تكلّم على وهم . وهذا منكم تَحاجُزٌ ونُكول ورضًى بالعجز وكُلول ، وكلُّ ما ذكرتم فى الموجودات فعليكم فيه[3] أعتراض هذا قولكم فى « يَفعل و ينفعل » لم تستوضحوا فيهما مراتبَهما ومواقعَهما ، ولم تقِفوا على مَقاسِمهما ، لأنّكم قنِعتم فيهما بوقوع الفعل من « يَفعل » وقبول الفعل من « يَنفعل » ، ومن وراء ذلك غاياتٌ خفيتْ عليكم ، ومعارفُ ذهبتْ عنكم وهذا حالكم فى الإضافة .

فأما البدل ووجوهه ، والمعرفةُ وأقسامُها ، والنكرة ومراتبها ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، فليس لكم فيه مقال و [لا] مجال .

وأنت إذا قلتَ لإنسان . « كن منطقيا » ، فإنما تريد : كن عقليّا أو عاقلا أو أعقِل ما تقول[4] لأنّ أصحابك يزعمون أن النّطق هو العقل ؛ وهذا قولٌ مدخول ، لأن النطق على وجوه أنتم عنها فى سَهو .

(١) العبارة التى بين مربعين عن المقابسات .
(٢) فى الأصل : « زدتكم » والكاف زيادة من الناسخ .
(٣) « عليه » .
(٤) « مايكون » .

وإذا قال لك آخر : « كن نحويًا لغويًا فصيحا » فإنما يريد : افهم عن نفسك ما تقول ، ثم رُمْ أنْ يَفْهم عنك غيرُك .

وقدِّر اللفظَ على المعنى فلا يَفضُل عنه ، وقدِّر المعنى على اللفظ فلا ينقص منه ؛ هذا إذا كنتَ فى تحقيق شىء على ما هو به . فأمّا إذا حاولتَ فَرْش المعنى وبَسْطَ المراد فاجْلُ اللفظ بالرِّوادف الموضِّحة والأشباه المقرِّبة ، والاستعارات المُمتعة ، وبيِّن[1] المعانىَ بالبلاغة ، أعنى لوِّحْ منها لشىء حتى لا تصاب إلا بالبحث عنها والشَّوق إليها ، لأن المطلوب إذا ظُفِر به على هذا الوجه عزّ وحلا ، وكَرُم وعلا ؛ واشرح منها شيئا حتّى لا يمكن أن يُمتَرى [فيه] أو يُتعَبَ فى فهمه أو يُعَرَّجَ عنه لاغتماضه ؛ فهذا المذهب يكون جامعا لحقائق الأشباه ولأشباه الحقائق ؛ وهذا بابٌ إن اُستقصيتُه خرج عن نَمَط ما نحن عليه فى هذا المجلس ؛ على أنّى لا أدرى أيؤثِّر فيك ما أقول أو لا ؟

ثم قال : حدِّثنا هل فصلتم [قطُّ] بالمنطق بين مختلفَين ، أو رفعتم الخلافَ بين اثنين ؛ أترُاك بقوّة المنطق وبرهانِه اعتقدتَ أن الله ثالثُ ثلاثة ، وأن الواحد أكثرُ من واحد ، وأن الذى هو أكثر من واحد هو واحد ، وأن الشرع ما تذهب إليه ، والحقّ ما تقوله[2] ؟ هيهات ، هاهنا أمور ترتفع عن دعوى أصحابك وهذيانِهم ، وتدِقّ عن عقولهم وأذهانِهم .

ودَعْ هذا ، هاهنا مسألة قد أوقعتْ خلافا ، فارفع ذلك الخلاف بمنطقك .

قال قائل : « لفلانٍ مِنَ الحائط إلى الحائط » ما الحكم فيه ؟ وما قَدْرُ المشهود به لفلان ؟ فقد قال ناس : له الحائطان معا وما بينهما . وقال آخرون :

---

(١) فى معجم الأدباء : « وسدد » .

(٢) « ما هو له » .

له [النصف من كلٍّ منهما . وقال آخرون[١] : له] أحدهما . هات الآن آيتك الباهرة ، ومعجزتك القاهرة ، وأنّى لك بهما ، وهذا قد بان بغير نظرِك ونظرِ أصحابك .

ودع هذا أيضا ؛ قال قائل : « مِن الكلام ما هو مستقيم حَسَن ، ومنه ماهو مستقيم محال ، ومنه ما هو مستقيم قبيح ، ومنه ما هو محال كذب ، ومنه ما هو خطأ » . فسّر هذه الجملة . وأعترض عليه عالمٌ آخَرُ ، فاحكم أنت بين هذا القائل والمعترِض وأرِنا قوّةَ صناعتك التى تميّز [بها] بين الخطأ والصواب ، و بين الحقّ والباطل ؟ فإن قلتَ : كيف أحكم بين اثنين أحدهما قد سمعتُ مقالتَه ، والآخرُ لم أحصِّل أعتراضَه ؟ قيـل لك : استخرج بنظرك الأعتراض إن كان ما قاله محتملا له ، ثم أوضح الحقّ منهما ، لأن الأصل مسـموع لك ، حاصلٌ عندك وما يصحّ به أو يَرِدُ عليه يجب أن يظهر منك ، فلا تتعاسَرْ[٢] علينا ، فإن هذا لا يخفى على [أحد[٣] من] الجماعة .

فقد بان الآن أنّ مركّب اللفظ لا يَحُوز مبسوط العقل ؛ والمعـانى معقولة ولها أتّصال شديد و بساطة تامّة ؛ وليس فى قوّة اللفظ من أىّ لغة كان أن يَملك ذلك المبسوط ويحيطَ به ، ويَنصِبَ عليه سُورا ، ولا يَدَعُ شيئا مِن داخلِه أن يخرج ، ولا شيئا من خارجه أن يَدخل ، خوفا من الأختلاط الجالبِ للفساد ، أعنى أنّ ذلك يَخلِط الحقّ بالباطل ، ويشبّه الباطلَ بالحقّ ؛ وهذا الذى وقع الصحيحُ منه فى الأوّل قَبْلَ وضع المنطق ، وقد عاد ذلك الصحيح فى الثانى بعد[٤] المنطق ؛

(١) التكملة التى بين مربعين لم ترد فى الأصل ؛ وقد أثبتناها عن المقابسات .
(٢) « تتقلش » .
(٣) كذا فى المقابسات . والذى فى الأصل : « على من حضرته » ؛ وهو تحريف لا يستقيم به معنى الجملة .
(٤) فى المقابسات « بهذا » .

وأنت لو عرفتَ تصرُّف العلماء والفقهاء فى مسائلهم ، ووقفتَ على غَوْرهم فى نظرِهم وغَوْصِهم فى استنباطهم ، وحُسْنِ تأويلِهم لِمَا يَرِدُ عليهم ، وسَعةِ تشقيقهم للوجوه المحتمَلة والكناياتِ المفيدة والجهاتِ القريبة والبعيدة ، لحقَّرْتَ نفسَك ، وأزدريتَ أصحابَك ، ولَكان ما ذهبوا إليه وتابَعوا عليه أقلَّ فى عينك من السُّها عند القمر ، ومن الحصا عند الجبل . أليس الكِنْدىُّ وهو عَلَم فى أصحابك يقول[1] فى جواب مسألة « هذا[2] من باب عدّ » . فعَدَّ الوجوه بحسب الأستطاعة على طريق الإمكان من ناحية الوهم بلا ترتيب ، حتّى وضعوا له مسائلَ من هذا الشكل وغالطوه بها وأرَوْه أنّها من الفلسفة الداخلة ، فذهب عليه ذلك الوضع ، فاعتقد فيه أنّه [صحيح وهو[3]] مريض العقل فاسد المزاج حائلُ الغريزة مشوَّشُ اللُّب .

قالوا له : أخبرنا عن أصْطِكاكِ[4] الأجرام ، وتَضاغُط الأركان ؟ هل يدخل فى باب وجوب الإمكان ؟ أو يخرج من باب الفُقْدان إلى ما يَخْفَى عن الأذهان ؟

وقالوا له أيضا : ما نسبة الحركات الطبيعيّة إلى الصُّوَر الهَيُولانيّة ؟ وهل هى ملابسة للكِيان فى حدود النظر والبيان ، أو مزايِلةٌ لَه مزايَلة على غاية الإحكام ؟

وقالوا له : ما تأثير فُقْدان الوِجدان فى عدم الإمكان عند أمتناع الواجب من وجوبه فى ظاهرِ مالا وجوب له لاستحالته فى إمكان أصلِه ؟ وعلى هذا فقد حُفظ جوابُه عن جميع هذا على غاية الرَّكاكة والضّعف [والفساد] والفسَالة

(١) فى الأصل : « يقولون » ، والواو والنون زيادة من الناسخ .
(٢) فى الأصل : « عدم » ، وفى بعض المصادر الأخرى « عدة » وهى غير واضحة المعنى فى كلتا الروايتين ؛ ولعلّ الصواب ما أثبتنا .
(٣) لم ترد هذه العبارة التى بين مربعين فى الأصل .
(٤) فى الأصل : « استقصائك » ؛ وهو تحريف .

والسُّخف . ولولا التوقّى من التطويل لسردتُ ذلك كلَّه ، ولقد مرّ بى فى خَطِّه : التفاوت فى تلاشى الأشياء غيرُ مُحاطٍ به ، لأنّه يلاقى الاختلاف فى الأصول والأتفاقَ فى الفروع ؛ وكلُّ ما يكون على هذا النَّهج فالنَّكِرة تُزاحِم عليه المعرفة ، والمعرفةُ تُناقِض النَّكِرة ، على أنّ النَّكِرة والمعرفةَ من باب الأَلْبِسةِ العاريةِ من ملابس الأسرار الإلٰهيَّة ، لا من باب الإلٰهيَّة العارضةِ فى أحوال البشرية .

ولقد حدثنا أصحابُنا الصابئون عنه بما يُضحِك الثكْلَى ويُشْمِت العدوّ ويغُمّ الصَّدِيق ، وما وَرِث هذا كلَّه إلاّ من بركات يونانَ وفوائد الفلسفة والمنطق ونسأل الله عصمة وتوفيقا نهتدى بهما إلى القول الراجع إلى التحصيل ، والفعلِ الجارى على التعديل ، إنّه سميع مجيب .

هذا آخرُ ما كتبتُ عن علىّ بن عيسى الرّمّانى الشيخِ الصالحِ بإملائه . وكان أبو سعيد قد رَوَى لُمَعًا من هذه القصّة .

وكان يقول : لم أحفظ عن نفسى كلَّ ما قلتُ ، ولكن كتب ذلك أقوامٌ حَضروا فى ألواح كانت معهم ومحابرُ أيضا ؛ وقد أختلّ علىّ كثير منه .

قال على بن عيسى : وتقوّض المجلس وأهلُه يتعجّبون من جأش أبى سعيد الثابت ولسانِه المتصرف ووجهِه المتهلِّل وفوائدِه المتتابعة .

وقال الوزير ابن الفرات : عين الله عليك أيّها الشيخ ، فقد نَدَّيْت أكبادا وأقررتَ عيونا ، وبيّضتَ وجوها ، وحُكتَ طِرازا لا يبليه الزمان ، ولا يتطرّق إليه الحدثان .

---

(١) فى الأصل : « على بن عيسى » ؛ وهو خطأ من الناسخ .